

البطاقة البنكية وإقعها و الحماية القانونية لها



الصابوني صفاء باحثة بصف الدكتوراه
وحدة القانون الجنائي والعلوم الجنائية
كلية العلوم القانونية جامعة محمد الأول وجدة

مقدمة :

عرف تطور الأنظمة النقدية والمصرفية بعد الأزمة الاقتصادية والنقدية العالمية الكبرى (1933/1929) تغيرات سريعة، خاصة بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية وظهور بوادر بناء نظام نقدي دولي جديد جراء عقد اتفاقية بريتون - وودز¹ حيث ظهرت أدوات نقدية تسير وفق آليات

(1) في عام 1944 في الفترة ما بين 1 إلى 22 يوليو ، اجتمع ممثلو (44) دولة بالمنتجع الصيفي (بريتون وودز) بمقاطعة نيو هامبشاير والتي تم من خلالها ابرام اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods Agreement Forex Markets والتي تهدف إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم من خلال وضع أسس انتقال رؤوس الاموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة الدولية وذلك عن طريق ربط سعر العملات العالمية بالدولار الأمريكي مع هامش بسيط للارتفاع والانخفاض لايزيد عن 10% من السعر الأساسي ، بالإضافة إلى إنشاء بنك التنمية والتعمير الدولي (International Montary Fund) وصندوق النقد الدولي (Internation Bank Of Reconstruction and Development)

واستمر العمل بهذه الاتفاقية حتى منتصف الخمسينات بسبب التوسعات والتطورات العالمية التي حدثت في التجارة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبسبب الحركات الهائلة لرؤوس الأموال أحدثت خلخله في قواعد وأسس الصرف بما اتفق عليه في بريتون وودز.

وقواعد جديدة دعمها التطور الحاصل في مجال الإلكترونيات الدقيقة microelectronics الذي استغل في مجال الخدمات والمبادلات لا سيما في عرض خدمات الجهاز المصرفي حيث استخدم فيها جملة خدمات على رأسها بطاقات الدفع الإلكتروني. ففي عام 1914 أصدرت شركة وسترن يونيون (2) الأمريكية أولى بطاقات الوفاء بالديون وذلك بإصدارها بطاقة معدنية تعطي للعملاء تسهيلات زمنية في دفع الالتزامات المترتبة عليهم، وفي عام 1917 أصدرت العديد من الفنادق والمحلات الضخمة وشركات النفط وسكك الحديد بطاقات خاصة بها(3).

أما في عام 1924 قامت شركة جنرال بترليوم كوربوريشن في كاليفورنيا بإصدار أول بطاقة وفاء حقيقية توزع على الجمهور لدفع قيمة البنزين المباع لهم على أن تسدد المبالغ المترتبة عليهم في تواريخ لاحقة، وكانت هذه البطاقات عند نشأتها ثنائية الأطراف، أما البطاقة الثلاثية يعود الفضل في أول إصدار لها إلى نادي Diners club وذلك عام 1951(4) من أجل متطلبات السفر والسياحة دون حاجة إلى حمل النقود(5).

أما بداية البطاقات بالمفهوم المتعارف عليه حديثا ظهر على مستوى البنوك، فقد كان بنك فرانكلين ناشيونال في نيويورك أول مصدر لهذه البطاقات عام 1951، ومن أجل ترسيخ فكرة استعمال البطائق البنكية قام بنك أمريكا Bank of America وهو أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى بنك Tchise Manhattan في انتشار هذه البطاقات، بسبب السياسة التي اتبعها، بادئ الأمر متمثلة في عدم فرض رسوم إصدار هذه البطاقات مكثفيا بالربح الناتج عن النسبة التي يتم الحصول عليها من المحلات التجارية التي تقبل الوفاء بواسطة هذه البطاقات . إضافة إلى الفائدة التي يدفعها العميل من جراء عدم الوفاء خلال المدة المسموح بها.

وبعد الجهود التي قامت بها المؤسسات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء والإعلان عن تأسيس ما يسمى بالجمعية المصرفي Inter Bank، ولقد انضم إليه مجموعة من البنوك في

Le groupe de la banque mandiale ,rapport sur les evenement economique cles ;1944-accord de bretteon woods : instauration d un nouveau systeme monetaire internayionle ,2007, canada .

- (2) شركة الاتحاد الغربي وهي عبارة عن شركة معاملات مالية مقرها الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية .
(3) تسمى هذه البطاقات التي تصدر عن المحلات التجارية ببطاقات المحلات التجارية، وإصدارها كان يتم دون تحصيل العميل أي مبالغ مقابل إصدار البطاقة أي لا تفرض أية رسوم لكن بعد ذلك تم فرضها.
(4) أصدر هذا النادي بطاقة بلاستيكية يطلق عليها اسم Diners حيث يكون لحاملها إمكانية استخدامها من دون تحديد مبلغ معين وعلى ضمان Club diners نفسه.

Matty Simmons . the credit card, catastrophe, Barricade books, new York,1995, P: 25. 5

بعد. وقيام منظمة الفيزا، التي أصدرت بطاقة تحمل اسم VisaCard أو Carte visa وذلك عام 1977. وفي عام 1985 حصل اتفاق بين Masters Card ومنظمة Visa. وهكذا أصبحت بطاقة Carte Visa الأكثر انتشارا في العالم. ولقد بلغت نسبة البطاقات المصدرة من قبل البنوك سنة 1993 حوالي 88% من إجمالي البطاقات في العالم (1). انتقلت البطائق البنكية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا وبالضبط إلى فرنسا، هذه الأخيرة من بين الدول الأوروبية التي استقبلت هذا النظام. حيث أنشأت بطاقات الأداء والائتمان في فرنسا عام 1954 عن طريق المقاولات التجارية، فتم إنشاء بطاقة Diners club (2). قامت مجموعة الأبنك الفرنسية بإصدار العديد من بطاقات الأداء والائتمان، من أجل القضاء على انتشار البطاقات البنكية الأمريكية في الأسواق المالية الفرنسية، ومن أهم البطائق المصدرة من قبل الأبنك الفرنسية بطاقة Inter carte Carte de garantie وتم إصدار carte d'orée و carte bleu هذه الأخيرة لها نوعين - البطاقة الزرقاء الوطنية والبطاقة الزرقاء الدولية -، وذلك عام 1967. (3)

تمكنت المؤسسات البنكية بعد الترخيص لها، الانخراط في تلك المجموعات سنة 1992 من تجهيز البطائق البنكية بواسطة جهاز رقمي صغير عبارة عن صفيحة إلكترونية تدعى la puce وأصبحت بذلك وسيلة أداء ذات ضمانات وفعالية كبيرة حيث عرفت انتشارا واسعا في فرنسا (4). والأهم في البطائق البنكية في فرنسا، أنها وضعت بواسطة شبكة C-B (5) من أجل تسهيل المعاملات البنكية، حيث يمكن سحب المبالغ بواسطة البطاقة البنكية من خلال الشبايك الأوتوماتيكية لجميع المؤسسات البنكية الموجودة داخل التراب الفرنسي.

عدد البطائق التي استعملت سنة 2003 فاقت عدد الأداء بواسطة الشيك حيث بلغ هذا الأخير 9%، فيما بلغت الاداءات بواسطة البطاقات البنكية 30% (1)، ونظرا للاميازات التي تمنحها

1 Matty Simmons ,op-cit ,p:50.

بالوم. أ. عام 1951. Diners club يعود الفضل في إصدارها إلى نادي (2)

(3) Independent Information And research on the European private financial Sector, Carte Bancaires utilisations en France, 2003.

(4) Independent information and research on the European private financial sector, Idem.

(5) C.B : Carte Bancaire .

البطاقات البنكية ارتفع معدل التعاملات بالبطاقات البنكية بزيادة 3% حيث أصبح عام 2006 33%(2).

وما يلاحظ على البطاقات البنكية في فرنسا، أنها تعرف انتشارا ونموا واسعا، حيث عرفت بين عام 2005 و 2006 حركية ودينامية حيث بلغ أزيد من 5.9%، وبدأت تمثل 38% من الأداءات في فرنسا سنة 2006.

بذلك تكون البطاقات البنكية في فرنسا قد حققت انتشارا واسعا وهذا نتيجة ثقة المتعاملين بها، فأصبحت البطاقات وسيلة أداء فعالة تحمي من وراءها المؤسسات البنكية أرباحا طائلة.

إذن هي وسيلة أداء بسيطة وفعالة، ويمكن القول إلى حد ما أنها صناعة بنكية فرنسية وأوروبية تعزز استمرار الثقة في استعمالها، وهذا ما جاء على لسان المدير العام للبنك الفرنسي (3). ومن خلال التقرير السنوي للبنك الفرنسي، تبين أن مجموع بطاقات الأداء بلغ، 78.6 مليون بطاقة بنكية في فرنسا وذلك سنة 2006، والذي منه:

53.6 مليون بطاقة بنكية (C.B) من نوع Interbank والتي تقدم مجموع قيمة المعاملات 365.4 مليار أورو.

25 مليون بطاقة بنكية من نوع Privatif مجموع قيمة المعاملات التي تقدمها بلغ 29.7 مليار أورو.

فالشرائح التي تعاملت بهذا النظام هو على الشكل التالي:

ما يقارب 950 ألف من فئة التجار.

140 ألف من مسيري المبيعات.

50 ألف من موزعي التذاكر.

75 ألف تاجر عبر شبكة الانترنت.

(1) banque de France .l usage des moyens de paiement scripturaux en France et en Europe ,2003.

(2) Banque centrale européenne blue bouk , Mars 2007.

(3) Fédération Bancaire Française, l'organisme professionnel qui rassemble toutes les entreprises bancaires en France, 25/09/2007, Paris, France.

C.B « les cartes bancaires est un moyen de paiement Simple et pratique et l'industrie bancaire française et européenne renforce en permanence sa sécurité » .

وبين أواخر سنة 2000 وبداية 2008، عرف استعمال وسائل البطائق البنكية تطورا في فرنسا، حيث بلغ رقم الاستعمال 15.46 مليار من معاملات الدفع، ما يقدر بـ 24948.65 مليار أورو، والتي تحققت وبرزت من خلال زبناء المؤسسات البنكية خاصة، سواء كانوا موظفين تابعين للدولة أو الخواص (1) . Particulier et professionnel

ومن فرنسا انتقلت هذه الوسيلة إلى المغرب ، حيث عرف سنة 1967 البطاقات بأشكالها المختلفة². فأصبحت البنوك المغربية تصدر العديد من البطاقات، إما بصفة خاصة كما هو الشأن بالنسبة لبعض المؤسسات البنكية التي تصدر Visa électron و Carte Visa و Advance Classic ثم Carte or، إلى غير ذلك من البطائق، وقد تشارك فيما بين الأبنك كما هو الشأن بالنسبة لبطاقة InterBank بأنواعها المختلفة، والتي تصدرها شبكة InetrBank المتضمنة لثمانية بنوك⁽¹⁾.

ولقد قامت البنوك المغربية بوضع عدد من الشبايبك الآلية Guichet automatique، حيث بلغ عددها في المغرب حتى نهاية سنة 2004 1839 شباك، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 20% سنة 2003⁽²⁾. ارتفع عدد الشبايبك الأوتوماتيكية عام 2005 إلى 2000 شباك⁽³⁾. اعتماد الأبنك المغربية أجهزة الأداء الإلكترونية حيث بلغ عدد أجهزة الأداء بالمغرب 10502 جهاز عام 2004 مقابل 7677 جهاز عام 2003 أي بتوسع بلغ 36.8%⁽⁴⁾. بينما ظل عدد كل من الشبايبك البنكية للتوزيع الآلي وأجهزة الأداء الآلية شبه مستقر في 1852 وفي 10433 وحده على التوالي بالمقارنة مع سنة 2004⁽⁵⁾.

قامت المجموعة المهنية لبنوك المغرب بإحداث مركز النقديات بين البنوك⁽⁶⁾ (CMI) عام 2001، هذه الآلية ساعدت على الزيادة⁽⁷⁾ في عدد البطائق البنكية في المغرب، حيث عرفت ارتفاعا

(1) Rapport annuel de l'observatoire de la Sécurité des cartes de paiement préparé à la Banque de France eurosystème, éditions 2008, Paris, France.

(1) Rapport annuel de BMCE BANK, 2006, Casablanca ,Maroc,

(2) Rapport Annuel de Bank El Maghrib, Année Financière 2004.P : 107

(3) الحملة التحسيسية حول استعمال البطاقات البنكية في الرباط بتاريخ 2005/11/29.

(4) Rapport Annuel de Bank El Maghrib, OP.Cit .P : 107

(5) Rapport Annuel de Bank El Maghrib, Année Financière 2005.P : 126

(6) Center monétique Inetrbank.

(7) أولكت له مهمة القيام بتدبير البطاقات البنكية ومعالجة التعاملات النقدية الآلية، التي يقوم بها حاملو البطاقات البنكية.

متزايدا خلال السنوات الأربع الأخيرة، فقد بلغ عدد البطائق البنكية أكثر من 2 مليون بطاقة في عام 2004. ولقد عرف ارتفاعا بنسبة 5% حيث تحدد عدد البطاقات البنكية في نهاية سنة 2005 في 2.5 مليون وسجل تزايدا بلغ 14.4%، أي الارتفاع بنسبة 20.7% المحقق سنة 2004(8).

وتحررت عدد العمليات بواسطة البطائق سنة 2004 في 56.6 مليون عملية، منها عملية سحب تمت بواسطة بطاقات تصدرها أو تقوم بتدبيرها مؤسسات ائتمان في المغرب بما قيمته 34.2 مليار درهم مقابل 42.5 مليون عملية سحب بقيمة 29.1 مليار درهم عام 2003 و3.9 مليون عملية أداء بلغت 2.3 مليار درهم محققة بذلك زيادة قدرها 41% عام 2003(1).

ظلت سحبوات النقد تمثل أغلبية العمليات المنجزة بواسطة البطاقات البنكية، وصل عددها إلى 55 مليون بقيمة تفوق 40 مليار درهم، مقابل 47.5 مليون عملية بقيمة 34.2 مليار عام 2004، وتحدد عدد الأداءات بواسطة البطاقة في 4 مليون وسجل زيادة نسبتها 2.1% تعقب نسبة 36.4% الملاحظة في 2004، كما تنامت قيمتها 3.5% لتصل إلى 2.4 مليار درهم عام 2005. وفيما يخص العمليات المنجزة في الخارج من طرف المتعاملين المتوفرين على بطاقات مسلمة في المغرب، فقد بلغ عددها ما يناهز مليون عملية بقيمة قدرها 175.1 مليون درهم(2).

وصل عدد السحبوات المنجزة في المغرب عبر البطاقات المصدرة أو التي تقوم بتدبيرها مؤسسات الائتمان إلى 55 مليون بقيمة تفوق 40 مليار درهم، مقابل 47.5 مليون عملية بقيمة 34.2 مليار سنة 2004، إزاء ذلك، تحدد عدد الأداءات بواسطة البطاقات في 4 مليون(3)، تعقب نسبة 36.4% في 2004، كما تنامت قيمتها بنسبة 3.5% لتصل إلى 2.4 مليار درهم سنة 2005.

أما العمليات المنجزة في الخارج من طرف المتعاملين المتوفرين على بطاقة مسلمة في المغرب، بلغ عددها مليون عملية، أي بقيمة قدرها 175.1 مليون درهم.

ومن أجل تعزيز استعمال البطائق البنكية، نظم بنك المغرب في مختلف جهات المملكة بالتعاون مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب ومركز البطاقات البنكية(4) حملة تحسيسية حول استعمال أفضل للبطائق البنكية وتهدف هذه الأخيرة إلى تحسيس العموم والتجار المنخرطين في نظام الأداء

(8) Rapport annuel de Bank al maghrib. Op cit. p : 127.

(1) Rapport annuel, Bank al Maghrib pour l'année budgétaire 2004, P : 101-107-108.

(2) Rapport annuel, Bank al Maghrib pour l'année budgétaire 2005, P : 128.

(2) سحب زيادة نسبتها 2.1%.

(3) في الفترة الممتدة من 29 نونبر 2005 إلى 28 فبراير 2006.

البطاقات البنكية بالميزات التي يمنحها هذا النظام وكذا المخاطر الملازمة له ومحاربة الغش بواسطة البطاقات البنكية(5).

ويتجلى عمل المؤسسات المالية من أجل التشجيع على استعمال البطائق البنكية في احداث مركز تدبير البطاقات البنكية، هذا الأخير يهتم بمقاصد كافة التدفقات المالية الآتية فيما بين البنوك في المغرب، يمكن من انجاز تعاملات الأداء بالبطاقات لدى التجار على الصعيد الوطني، فأصبح منذ يوليوز 2005 تشمل عمليات السحب من الشبايك البنكية للتوزيع الآلي(1) ولقد قام المركز في نهاية سنة 2005 بتطوير 80% من تجهيزات الأداء الآلي لتلائم مع المعيار الدولي الجديد EMV (2) ولتفادي الغش بواسطة بطاقات الأداء، مع دعوة البنوك إلى تبني هذا المعيار إصدار البطاقات البنكية(3)، وتواصلت الجهود من أجل تعميم عمليات السحب من جميع الشبايك وذلك ابتداء من يوليوز 2005(4).

أما والي بنك المغرب فيرى أن تطوير الدفع البنكي يقوم على ترقية الإطار القضائي والتكنولوجي ، وقال: " في الواقع مازالت غالبية عمليات الدفع المالي تتم نقدا ويمكنك تبين تلك الحقيقة من أن حوالي 30% من مجموع التوريدات المالية هي في شكل أوراق بنكية وقطعا نقدية"، بالإضافة إلى تحسين تكنولوجيا البطائق البنكية التي ينبغي أن تعمل باستمرار على تكامل ما استحدثت في مقومات الأمان والسلامة لمنع حالات الإعطاب التقنية التي تسهل استخدام أساليب الدفع المنافسة للقانون. أما رئيس الاتحاد المهني الأبنك المغربي فلقد رأى بأن سير المغرب على وتيرة سريعة كان له تطور إيجابي على مستوى عمليات الدفع الإلكتروني، حيث بلغ عدد مستخدمي البطائق أزيد من 2.5 مليون شخص، وقال: " سمعة المغرب في قطاع المالية أكدها قرار فيزا للتأسيس مكتب

(4) تناولت التدخلات بشكل خاص التدابير التي قام بها بنك المغرب من أجل تعزيز مصداقية البطاقات والإطار القانوني المنظم لها والاجراءات التي اتخذتها البنوك من أجل تشجيع التعاملات بالبطاقات البنكية، كما همت مركز تدبير البطاقات البنكية المجهودات التي يبذلها بغية توسيع شبكة التجار المخربين وكذا عصنة التجهيزات.

(1) بدأ عمل مركز تدبير البطاقات البنكية في فاتح أبريل 2004.

(2) EMV:Europay Mastercard Visa.

(3) أنظر الملحق (حركات الأموال بشبايك بنك المغرب) لسنة 2005.

(4) Rapport annuel de Bank Al maghrib Année Budgetaire 2005.

إفريقي إقليمي في الدار البيضاء وينطبق نفس الأمر على ماستر كارد التي ستفتح مكتباً في المغرب عام 2006" وبهذا يكون المغرب يتوفر على مكتبتين أفريقيين لـ Visa و Master Card (5). وفي أواخر سنة 2006 توفر المغرب على 1.9 مليون بطاقة Visa Card- Master Card فضل عن حوالي 700 ألف بطاقة تحميل أو سحب.

ومن خلال ما تم ذكره من الإحصائيات من 2003 إلى غاية 2006 يبدو جلياً أن المغرب يعرف نمواً وتطوراً على مستوى وسائل الأداءات الحديثة. (البطاقات البنكية). بعد إعطاء نظرة تاريخية ذات أبعاد مستقبلية، سنحاول أن نتعرف على هذه البطائق، مع ذكر أنواعها وتفسير آليات استعمالها وذكر مكوناتها التي لها طابع شبه تقني، وذلك حتى يتسنى لنا استيعاب وفهم كل الجوانب المحيطة بالبطاقة البنكية.

والواقع أن البطاقات البنكية متعددة، ولكن ليس غاية جميعها الوفاء بالالتزامات المالية، بل هناك من تنحصر غايتها في سحب النقود من حساب الشخص عبر الجهاز الآلي، ومنها ما تكون غايتها توفير الأداء وهي البطائق التي تسمى بـ *carte de paiement* دون الحاجة إلى حمل النقود. وموضوع بحثنا هو البطاقات البنكية بوجه عام، والتي تستخدم للوفاء والتي يعتبر محلها المبالغ المالية أي النقود.

ولهذا الموضوع أهمية نظرية وعملية في آن واحد وهذا ما دفعني لإجراء بحث شبه ميداني ألزم مني الاطلاع على سير هذه البطائق والاستعمالات اللامشروعة لهذه الأخيرة والتلاعبات التي يمكن أن تكون محلاً لها باعتبارها تقنية متخصصة في تحليل النظم المعلوماتية، ويعود ذلك إلى أن هذه البطاقات غير منظمة تشريعياً بشكل كافٍ حيث لا نجد أي نص قانوني يوضح ماهية البطاقة البنكية الشيء الذي جعلني أركز بشكل كبير على العقود التي تصدرها المؤسسات البنكية في هذا البحث، وأن زيادة استخدامها وتداولها في الواقع العملي لا بد أن يثير في أحيان معينة بعض المنازعات سواء بين الجهة المصدرة ومستخدم هذه البطاقة للوفاء بالالتزام، أو بين أحدهما والتاجر، فكيف يتم تنظيم هذه العلاقة و ماهية الالتزامات التي يلتزم بها أطراف العلاقة الثلاثية.

(5) تقرير حول الحملة الوطنية التحسيسية تحت عنوان: "الاستغلال الأمثل لبطاقة الاعتماد"، التي نظمها بنك المغرب بتعاون مع المجموعة المهنية للأبنك ومركز تدبير البطائق البنكية، في الفترة الممتدة بين 29 نونبر 2005 إلى 28 فبراير 2006.

نظرا للانتشار الواسع للبطاقة البنكية داخل المجتمع فانه لا يمر يوم إلا ونسمع فيه عن ارتكاب أفعال إجرامية ووسائل احتيالية تمس هذا النوع من البطائق من تزوير و احتيال باستعمال أساليب أكثر تطورا تستعمل فيها التكنولوجيا الحديثة ، فهل يا ترى المشرع المغربي و القضاء المغربي قد وفرا وسائل لحماية هذه البطائق من المجرمين التقنيين .

نظرا للانتشار الذي تعرفه البطائق البنكية داخل المجتمعات، سنحاول أن نتناول ماهية البطاقات البنكية مع بيان آليات استعمالها والخصائص التي تميزها.

المبحث الأول : ماهية البطائق البنكية :

إن التفكير في البطائق البنكية، قد بدأ في مطلع القرن الماضي، حيث أدى التقدم والتطور الهائلين في مجال الاتصال والصناعات الإلكترونية إلى انتقال المؤسسات البنكية إلى مرحلة أكثر تطورا، عكس ما كانت عليه سابقا، لكن رغم هذا كله تطوع المجتمع المالي إلى إيجاد نظام متطور يساعد على سرعة المبادلات التجارية والاقتصادية، ولهذا السبب سنحاول التعرف على تاريخ البطائق البنكية ومفهومها .

المطلب الأول : مفهوم البطاقة البنكية :

سنحاول أولا تعريف البطاقة البنكية، وسنتطرق ثانيا إلى أنواعها مع تبيان مكوناتها وآليات استعمالها والخصائص التي تميزها.

الفقرة الأولى : تعريف البطاقة البنكية :

ليس هناك تعريف موحد للبطاقة البنكية، حيث يعرفها البعض بأنها: " بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعميله كي تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة عند تقديمه هذه البطاقة، ويقوم بائع السلع، أو الخدمات بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الائتمان، فيسدد قيمتها له ويقدم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أو يخصمها من حسابه الجاري لطرفه"(1).

(1) أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات التجارية التعاونية، عربي فرنسي انجليزي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص62. أنظر كذلك،

.Formation monétique de , service commerciale et Pilotage, casa blanca , Maroc 2007 .

لكن هذا التعريف في حقيقة الأمر هو مجرد شرح يبين كيفية استعمال هذه البطاقة، ولا تبين بالفعل مضمون البطاقة. فالتفصيلات الموجودة في هذا التعريف، جعله عبارة عن شرح سطحي وليس جوهري للموضوع.

وهنا تجدر الإشارة أن التسميات التي تطلق على البطائق البنكية les Cartes Bancaires هي عديدة ومختلفة، فهناك من يطلق عليها اسم البطاقات البلاستيكية أو بطاقات الدفع الإلكتروني أو بطاقة الأداء أو الوفاء أو الائتمان، لكن في رأيي ورأي المختصين في ذلك (2) أنها لا تعبر عن حقيقة البطاقات، لأنه لا يمكن تسمية جميع البطاقات ببطاقات الائتمان فهذه الأخيرة تعبر عن وظيفة واحدة، أما من يقول البطاقات البلاستيكية فإنما يعطي لها إسما من خلال شكلها الخارجي.

لكن الاسم الأكثر تداولاً داخل المؤسسات المالية والبنكية هو اسم البطائق البنكية نظراً للجهة التي تصدرها والتي غالباً ما تكون مؤسسات بنكية. ومن خلال وجهة نظري وبعد اطلاعي على سير العمل داخل المؤسسات البنكية فإن البطاقة البنكية هي وسيلة يستخدمها حاملها للوفاء بما عليه من التزامات مقابل حصوله على سلعة أو خدمات أو كل ما شابهه أداها له البنك بدلا من الدفع الفوري بالنقد والذي يشكل خطراً على صاحبه.

على مستوى التشريع المغربي فإنه لم يتعامل مع هذه الأداة بما هو شافي وكافي بل اكتفى بحديثه العام لوسائل الأداء الحديثة وذلك في الكتاب الثالث من مدونة التجارة والخاص بالأوراق التجارية. في الفقرة الأولى من المادة 329 من مدونة التجارة التي تنص على أنها: "تعتبر وسيلة الأداء وفق مقتضيات المادة الرابعة من الظهير الشريف رقم 147-33-1 بتاريخ 15 محرم 1411 (6 يوليو 1993) والمعتبر بمثابة القانون المتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان كل وسيلة تمكن كل شخص من تحويل أموال كيفما كانت الطريقة أو الخطة التقنية المستعملة لذلك" (2).

(2) مديري ورؤساء وأطر BMCE (السيد المدير العام للبنك المغربي للتجارة الخارجية والسيد المدير الفرعي للبنك المغربي للتجارة الخارجية لمدينة وجدة).

(2) ظهيرة شريف رقم 19683 صادرة فاتح غشت 1996، بتنفيذ القانون المتعلقة بالقانون التجارة ، منشور في الجريدة الرسمية عدد 4418 بتاريخ 3 أكتوبر 1996، ص:2187.

لكن ما يلاحظ على التعريف الوارد أعلاه هو أنه تعريف عام حيث يشمل جميع وسائل الأداء، وبالرجوع إلى المادة السادسة من قانون 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان و الهيئات الاعتبارية في حكمها نجده قد جاء بتعريف وسائل الأداء "جميع الأدوات التي تمكن أي شخص من تحويل الأموال كيفما كانت الوسيلة أو الطريقة التقنية المستعملة في ذلك".

وتختلف البطائق البنكية باختلاف الوظائف التي تقوم بها، فبينما نجد بطاقات خاصة بسحب النقود من أجهزة التوزيع الآلي، وأخرى خاصة بالأداء حيث من خلال ذلك يتم تسديد المشتريات عند جميع التجار المنخرطين في شبكة Visa وذلك في حدود رصيد الحساب وهذا في حد ذاته يعد ضمانا للتاجر حيث يتعهد المنخرط من أداء ما عليه من مبالغ، لكن وفي الوقت الراهن وعند الاطلاع على جميع أنواع البطاقات البنكية نجدها لا تقوم بدور واحد بل تقوم بدور السحب والأداء في نفس الوقت.

الفقرة الثانية: أنواع البطائق البنكية:

وسوف نحاول عرض أنواع البطاقات البنكية من خلال وظائفها ومن خلال ما هو متداول بالمغرب. وهي بطائق سحب السيولة النقدية بالموزعات الأوتوماتيكية للأوراق النقدية أو الشبايك الأوتوماتيكية للأبنك، وبطائق الأداء الخاصة بتسديد مقابل البضائع والخدمات عند التجار المنخرطين في هذا النظام إضافة إلى بطائق السلف التي تمكن صاحبها من الاستفادة من قروض ممنوحة من المؤسسات المصدرة لهذه البطائق في عمليات الاقتناء لدى محلات تجارية منضوية في هذه المنظومة أو تلك التي تجمع بين اثنين أو أكثر من الوظائف السالفة الذكر.

أولاً: بطاقات الائتمان :

بطاقة الائتمان هي بطاقة بنكية، تخول لصاحبها الحصول على سلع وخدمات تسدد قيمتها من الجهة المصدرة للبطاقة، ويجب على حامل البطاقة سداد القيمة للجهة المصدرة للبطاقة خلال أجل متفق عليه، مع استفادة الجهات المصدرة للبطاقة من فوائد مقابل توفير الاعتماد لحاملها، فالبنوك لا تمنح هذا النوع من البطائق إلا بعد التأكد من ملائمة العميل والحصول منه على ضمانات عينية أو شخصية(1).

وإذا أردنا تبسيط الصورة يمكن القول بأن بطاقات الائتمان بأنها أداة دفع، مصدرها مؤسسة بنكية، ووظائفها الأساسية الشراء والحصول على النقد اقترافاً. وعند التمعن في هذا النوع من البطائق،

يتبين أن لها عدة أطراف وهي المنظمة العالمية التي تملك العلامة التجارية للبطاقة، وهي التي تقوم بالإشراف على إصدار البطاقة وفق اتفاقيات مع البنوك المصدرة (2)، والطرف الثاني هو مصدر البطاقة، وهو البنك أو المؤسسة التي تصدرها بناء على ترخيص معتمد من المنظمة العالمية Visa أو Mastercard، بصفته عضوا فيها ويقوم بالسداد وكالة عن حامل البطاقة، أما حامل البطاقة فهو يعد أحد عملاء البنك الذي يصدر البطاقة باسمه حيث يلزم هذا الأخير بالوفاء بكل ما ينشأ عن استعماله للبطاقة، أما الطرف الثالث وهو التاجر الذي يتعاقد مع مصدر البطاقة على تقديم السلع والخدمات التي يطلبها حامل البطاقة (3)، أما الطرف الأخير وهو بنك التاجر الذي يسلم مستندات البيع للتاجر، ويقوم بمتابعة تسديد البنوك الأعضاء للديون المترتبة على استخدام البطاقة مقابل رسوم يأخذها من التاجر. فبطاقة الائتمان تتفرع عنها أنواع أخرى، حيث تختلف فيما بينها من حيث قوتها وقبولها لدى المحلات التجارية، وكذا من حيث رسم العضوية السنوي (4)، والمبلغ الذي يستطيع الشخص أن يسده وكذا نسبة الفائدة التي تفرض على الأرصدة وكيفية احتسابها (5).

-
- 1- BMCE BANK, Direction des particuliers professionnels et Bancassurance, 2007. منظمة Visa carte و Master card، تعتبر الأولى من أشهر المنظمات التي ترعى هذا النوع من البطائق (Crédit carte)، ففي حقيقة الأمر نجدها مؤسسة تقوم بإعطاء التراخيص للبنوك التي ترغب في إصدار البطائق التي تحمل شعارها ومن بين هذه الأبنك (BMCE BANK)، فنجد المنظمة تتعامل بمرونة حيث لا تتدخل في نوعية البطائق التي يقوم البنك بإصدارها وبالرجوع إلى البطائق التي تصدرها (BMCE BANK) نجدها تعتمد هذه المنظمة كشعار لها ي جميع أنواع البطائق التي تصدرها.
 - 2- مثلا Maroc télécom / Méditel / Marjane الخ .
 - 3- BMCE BANK, conditions tarifaires
 - 4- أنظر الملحق BMCE privilège à l'acte de carte BMCE BANK, commissionnement
 - 5- يكون المعيار أو الفاصل بينهما هو فقط كيفية الخصم أو التسديد أنظر BMCE BANK , VISA OR
 - 6- Article 4/3, Conditions d'octroi et l'utilisation des cartes des paiements .
 - 7- BMCE VISA OR, service a dossés à la carte.

ولبطاقة الائتمان أنواع مختلفة (des gammes) فهناك العادية وهناك الذهبية (1)، ويتم استخدام البطائق البنكية إما بالوسيلة اليدوية وذلك في حالة عدم وجود شبكة داخلية تربط التاجر بالمؤسسة المصدرة للبطاقة، وفي هذه الحالة يتم الاتصال بالمؤسسة البنكية بواسطة الهاتف حتى يتأكد التاجر من وجود رصيد.

مع تبليغه للبيانات الموجودة على البطاقة من أجل إعطاء البنك الترخيص من أجل تمرير العملية (2)، فيقوم التاجر بتمرير المعلومات الموجودة على البطاقة في ثلاث نسخ من الفاتورات فيحتفظ التاجر بنسخة وصاحب البطاقة بنسخة والمؤسسة البنكية بنسخة. أما الطريقة الإلكترونية، ففيها يتم ربط الاتصال بين التاجر و المؤسسة البنكية بواسطة Réseau interne شبكة داخلية والذي يتم من خلاله تمرير البطاقة داخل آلة (آلة إلكترونية معدة لهذا الغرض)، فتتم قراءة البيانات الموجودة على البطاقة بواسطة هذه الآلة الإلكترونية، وتتم مطابقة هذه المعلومات بالمعلومات الموجودة أو المخزنة على جهاز الكمبيوتر .

لكن ومن خلال الاطلاع الميداني على سير استعمال بطاقة الائتمان، يتبين لي ما يلي:
البطاقات الائتمانية بطاقات ذات ربحية مباشرة وذلك من خلال الرسوم المفروضة و التي تتجسد في الفوائد التي يتم احتسابها من طرف المؤسسة البنكية، رغم أن هناك بعض البطائق توفر امتيازات (3).

البطاقات البنكية الائتمانية، تبدو ظاهريا لا علاقة لها برصيد حامل البطاقة، لكن في حقيقة الأمر المؤسسة البنكية لا تعطي ائتمانا مجانا، بل تعتمد المؤسسات البنكية في جل تعاملها مع الزبناء على عنصر مهم وهو الثقة، فلا يعقل أن يمنح البنك بطاقة ائتمان إلى شخص ليس له دخل شهري قار يصل إلى نسبة ما تطلبه المؤسسة البنكية، (يجب أن تتوفر ضمانات قد تصل أحيانا إلى وجود مبلغ شهري احتياطي لدى البنك يصل إلى 50000 درهم، ومثل ذلك البطاقات الائتمانية التي توفرها بعض المؤسسات البنكية مثل VISA OR و Visa platinum، فهذه الأخيرة توفرها المؤسسة

البنكية إلى مجموع الزبناء الذين ينتمون إلى نخبة خاصة من المجتمع وهم كالتالي :

رؤساء المقاولات والمستخدمين العقاريين .

المناصب السامية (وزراء برلمانيين) .

الدبلوماسيون : السفراء و القناصل.

وبالنسبة إلى نوعية هذه البطاقة فهي تشترط توفر مدخول يفوق 85000 DH
 أما النوع الأول (من البطاقة Visa Or)، هي تمنح إلى شخص له حساب شيك (compte de chèque) وعائد يفوق 1500 درهم (1).
 فإن البنك المصدر للبطاقة يعد مقرضا أي دائما عند استعمال صاحب البطاقة لها، ويكون مدنيا
 للبنك بمقدار استعماله للبطاقة.
 عند السحب النقدي، تحسب نسب مئوية من المبلغ المسحوب .
 ومن أجل ترويج هذا النوع من البطائق، قامت المؤسسات البنكية بربطها ببعض الخدمات كالتأمين
 (2) مثلا وخدمات أخرى وذلك من أجل الزيادة في التعامل بهذه الأنواع من البطائق ، وكثيرا ما
 تخفض هذه الرسوم من أجل التنافس (3).

-1 BMCE BANK : cartes VISA Premium :

« la carte BMCE VISA platinum est destinée à l'ensemble de la clientèle des particulier prestige et très haut de gamme dont les avoirs se situent à plus d'un million de DHS ou les revenus sont supérieurs à 85.000 DHS

la carte BMCEVISA platinum s'adresse à l'ensemble des clients appartenant aux catégories socio professionnelles suivantes :

- Chefs d'entreprise et promoteurs immobiliers . hauts fonctionnaires d'état : Ministres, Parlementaires , Personnalités politiques , Ambassadeurs, consuls, rentiers et important propriétaires fonciers .

La carte BMCE BANK VISA OR, cible de la carte or BMCE clients détenteurs d'un compte de chèques et ayant un revenu supérieur à 15.000 DH »

BMCE BANK, la direction animation commerciale et pilotage, 17/01/2008. Casablanca, Maroc

-2- BMCE Mastrer Card : « est une carte de retrait et de paiement différée accessible aux titulaires d'un compte chèque BMCE BANK .

- Assistance technique :

En cas de panne ou d'accident de votre véhicule assuré Mondial Assistance prend en charge et organise le remorquage de véhicule immobilisé, du lieu de la panne ou de l'accident jusqu'au garage le plus proche .

- Assurance voyage

Elle permet le paiement d'indemnités en cas de décès ou d'invalidité de l'assuré durant un voyage.

Assurance perte ou vol de bagages :

Elle intervient pour le paiement d'indemnités de remplacement de la valeurs des bagage perdus ou volés .

Assurance perte ou vole de papiers d'identité :

elle garantit le remboursement des frais de reconstitution des documents perdus lors d'un voyage ou d'un séjour (CIN, passeport, permis de conduire, carte grise et cartes bancaires délivrées par la BMCE BANK) » .

BMCE BANK, Formation monétique , 2008, Casablanca. Maroc

BMCE VISA or : « les services adossés à la cartes : -3

« jumellée à la carte Maroc Premium Privilege guest gold, la carte offre : accès à des avantages et tarifs préférentiels à travers tout le Maroc, négociés auprès des partenaires (mode, hôtels).

ثانيا : بطاقة الأداء Carte de paiement :

هذه البطاقة تخول حاملها الوفاء بثمان السلع والخدمات التي يحصل عليها من المحلات التجارية المعتمدة لدى الجهة المصدرة للبطاقة والتي تحمل شعار فيزا (Logo Visa)، أي أن البطاقة تحل محل النقود، وأن المؤسسة البنكية تقوم باقتطاع المبلغ وتحويله إلى حساب المحل التجاري المعتمد لديها.

لكن حتى يستفيد الشخص من هذه البطاقة يشترط في صاحبها أن يكون له حساب بنكي (compte bancaires)، وبالتالي يسحب من هذا الأخير قيمة المشتريات وأجور الخدمات التي حصل عليها الشخص (1).

أما المشرع الفرنسي فلقد عرف هذا النوع من البطاقات في مادته الثانية من قانون 30 دجنبر 1991 والمتعلق بأمن الشيكات وبطاقات الأداء على أنها: "أداة تصدر من إحدى مؤسسات الائتمان أو إحدى الهيئات أو المصالح المشار إليها في المادة 8 من قانون رقم 46-48 والصادر بتاريخ 24 يناير 1984 والمتعلق بنشاط المؤسسات الائتمان ومراقبتها وتسمح لحاملها بسحب الأموال وتحويلها.

ويعرف بطاقة الأداء بعض الفقه المغربي (2) على أنها: "ورقة تتضمن أمرا والتزاما بالأداء غير قابل للرجوع فيه، موجه من طرف الزبون صاحب البطاقة إلى المؤسسة البنكية المصدرة قصد القيام بتحويل مبلغ معين من حسابه البنكي إلى حساب المورد".

ولا شك أن هذا النوع من البطاقات البنكية، توفر للتجار ضمانا من أجل الحصول على مستحقاتهم، لكن هذا لا يعني أنها تحمل صفة من صفات بطائق الائتمان، بل كل ما في الأمر أن البطاقة تحمل تعهدا من البنك المصدر لها بتسوية الدين بين حامل البطاقة والتاجر، ومن أمثلة هذه البطاقات، تلك البطاقة التي يطلق عليها VISA Electron (3). حيث يتم إعطاء التاجر البطاقة البنكية من أجل الاطلاع عليها وأخذ البيانات اللازمة وذلك عبر إدخالها لجهاز كاشف للبيانات. هذا الأخير الذي يقوم بسحب فاتورتين، يتم الأولى التوقيع عليها من طرف صاحب البطاقة والثانية تبقى لدى التاجر، والتي يصدرها إلى المؤسسة المصدرة للبطاقة لتقوم بعملية التسديد وبالتالي تسوية الحساب مع الزبون صاحب البطاقة (4).

1- Article 3, Conditions d'octroi et d'utilisation des cartes de paiement

2- أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأوراق التجارية، الجزء الثاني : دار النشر المعرفة، الرباط، الطبعة الأولى، 1998، ص 413.

3- BMCE Visa electron : « règlement des achats, avec la carte BMCE visa electron, vous avez la possibilité de régler vos achats à travers tout le Maroc, auprès des commerçants affiliés au réseau Visa disposant d'un TPE terminal de paiement électronique)etc, à hauteur du solde de votre sécurité et vous évite de vous encombrer d'espèces et des chèques ».

4- يمكن القول أن هناك تقارب كبير بين هذا النوع من البطائق وبين الشيك كون هذا الأخير أداة وفاء.

إذن فهذا النوع من البطائق، يوفر المزيد من الأمان ويجنب الأشخاص حمل النقود والشيكات، حيث يمكن تسديد المشتريات في جميع أنحاء المملكة لدى التجار المنخرطين في شبكة Visa في حدود رصيد الحساب .

ثالثا : بطاقة السحب (1) Carte de retrait :

كما يتبين من الاسم، فإن هذا النوع من البطائق يخول لصاحبها سحب النقود من حسابه لدى البنك المصدر للبطاقة، وفي هذه الحالة يجب أن نميز بين نوعين من العمليات التي يتم فيها السحب عبر الآلات الأتوماتيكية، وعلى مستوى هذه الأخيرة يجب أن نميز بين نوعين من الشبايك (Guichet)، فإما أن تكون عن طريق الموزع الأتوماتيكية DAB (2) والذي يسمح بسحب النقود في حدود المبلغ المسموح به بصفة دورية، يعني أنه لا يمكن السحب إلا في حدود السقف التي تحدده المؤسسة المصدرة .

وإما عن طريق الشبايك البنكية الأتوماتيكية GAB (3) والتي تسمح بتقديم خدمات أخرى بالإضافة إلى السحب الآلي (4)

تعتبر بطاقة السحب أداة ذات امتياز، حيث بفضل العملاء التعامل مع الشبايك الآلية، لأنها سهلة الاستعمال، يمكن عن طريقها تحويل الحساب إلى حساب آخر بالإضافة إلى إعطاء كشف عن العشر المعاملات الأخيرة.

كما أن التعامل بهذه البطاقة يكون على مدار الساعة 24 س/24 و 7 أيام/7 أيام (5)، فبفضل هذا النوع من البطائق يمكن تتبع وتدبير الحساب بكل دقة وعن بعد عبر كل الشبايك الآلية في التراب المغربي وكذا خارجه (6)، وكذا طلب دفتر الشيكات ، وتقديم كذلك أنواع أخرى من الخدمات الإضافية كتعبئة الهاتف المتنقل عن طريق الشباك الآلي البنكي (7)

كما يمكن أن تكون البطاقة On line، (على الخط) فيقوم الجهاز بالاتصال بالملف المركزي بالحاسب وإذا كان الرقم مطابقا تمت عملية السحب في ثوان وهذا ما نجده مثلا متوفرا لدى بعض

المؤسسات البنكية في بطاقة Visa Dawli

- 1- Article 3, l'utilisation de la carte BMCE BANK, les conditions d'octroi et l'utilisation de la carte @ccès.
- 2- DAB : les distributions automatiques des billets ..
- 3- GAB : Les guichets automatiques banques .
- 4- Article ½ ; les conditions d'octroi et d'utilisation de la caret Acces .BMCE BANK.
- 5-BMCE Visa classic : « retrait d'espèces ; elle vous offre la possibilité d'effectuer des retraits d'espèces soit en accédant à votre compte –chèques , soit en utilisant un plafond retrait lié à votre carte préalablement déterminé et ce dans plus de 230 GAB, à travers tout le royaume 24h/24 h et 7j/7j .
- 6- Article 2, conditions d'octroi d'utilisation de la carte visa electron, BMC BANK
- 7- BMCE Visa classic, « services plus, Méditel GAB :recharges de téléphone Mobile dans les guichet automatique bancaires .Mobicharge : recharges de téléphone mobile par SMS . virement GAB : virements de compte à compte BMCE BANK.

بعد أن تعرفنا على أنواع البطائق البنكية، المعتمدة لدى المؤسسات المالية في المغرب، سنحاول في المطلب الآتي التعرف على مكونات آليات واستعمال البطاقة البنكية.

المطلب الثاني: آليات استعمال البطاقة البنكية.

إن تداول البطاقة البنكية أمر عادي، لكن قد يجهل البعض آليات استعمالها ومدى مزاياها نظرا لكونها قد تكون محل تهديد في سلامة البطاقة البنكية، لذلك سنحاول أن نكشف عن مكوناتها وآليات استعمالها و التي قد تبدو ذات طابع تقني لكن هذا الأخير له ارتباط كبير في ارتكاب الجرائم المتعلقة بهذا الجانب.

تتكون أغلبية البطائق البنكية من مادة بلاستيكية، تأخذ شكل مستطيل يتراوح العرض بين 5.5cm وطولها 8.5 cm أما السمك 0.5 ميكرون .

عند التمعن في البطاقة يتبين أنها تتوفر على بيانات ومعلومات تشترك وتتشابه مع جميع أنواع البطاقات البنكية وهي ما تسمى بالبيانات الأساسية:

1- رقم البطاقة: وهو الرقم المطبوع على البطاقة والمسجل بالإدارة البنكية تحت ما يسمى le compte de Fichier المصدر لهذه الأخيرة ويتكون من 13 رقم يتبين لدى التقنيين المتخصصين

الأرقام البارزة، تكون محل حماية، أي يصعب تزوير البطاقة، عكس البطاقة التي تحمل أرقاما ملساء والتي تكون مهددة بالتزوير .

2- اسم الحامل للبطاقة: أي الشخص الذي له حساب باسمه في البنك.

3- تاريخ الإصدار: أي الشهر الذي أصدرت فيه البطاقة ويبدأ سريان العمل بها.

4- تاريخ الصلاحية: وهو الشهر الذي تنتهي صلاحية البطاقة، ولا يجب العمل بها، وعند انتهاء صلاحيتها تحدد تلقائيا وترسل إليه على شكل رسالة تحمل هذه الأخيرة الرقم السري، أما في حالة عدم الانتظام فلا يتم تجديدها .

5- اسم البنك المصدر: وهو البنك المصرح له من قبل الهيئات الدولية بإصدار البطاقات ويظهر رقمه وشعاره على البطاقة التي تصدر عنه.

6- شعار الهيئة الدولية (Master card/Visa) و التي تعطي التصريح .

7- وهناك بعض البيانات التي لا تظهر بالعين المجردة، مثل حد السحب، حيث لا يجوز لصاحب البطاقة أن يتجاوزه في السحب أو الدفع وهذا المبلغ يوجد مسجلا بحساب بطاقة العميل على الحاسب الآلي.

8- الصورة المجسمة ثلاثية الأبعاد Holograme، تأخذ في غالب الأحيان في البطائق البنكية المعتمدة في المغرب شكل حمامة Colombe، و تعبر عن العلاقة المميزة للهيئة الدولية التي تعطي التصريح بإصدار البطاقات، والتي تساهم بشكل كبير في التحقق من عدم تزوير البطاقة، ومثل هذا المجسم نجده في النقود، إذن هي تعادل العلاقة المائتة بالنسبة للنقود.

9- الشريحة الرقمية : هي شريحة مخصصة من أجل تخزين البيانات و التي لها علاقة مع الجانب الآلي، من أجل التعرف على رقم البطاقة والحد المسموح به للسحب، تتكون هذه الشريحة على نبضات مغناطيسية، تتم قراءتها بمعرفة الآلة الإلكترونية point of sale (Pos)، هذه الأخيرة لها دور التأكد البيانات الموجودة في البطاقة، وغالبا ما تكشف هذه الآلة، مدى زورية البطاقة البنكية.

10- الرقم السري code confidentiel، يتكون من 4 أرقام، يتعرف عليه الحاسب الإلكتروني، الذي يعطي أمرا للصرف الأوتوماتيكي بالاستجابة إلى طلب صاحب البطاقة.

وكما تمت الإشارة سابقا فإن الطريقة الإلكترونية TPE كما لها من إيجابيات كإجراء المعاملات في أقرب الأوقات واختصار الزمن، وبما انه في هذه الطريقة لا يتم تركيب الرقم السري ودون مراقبة

هوية صاحب البطاقة فإن هذا يجعل البطاقة البنكية مهددة وهذا من السليبيات، حيث يمكن لكل شخص أن يستعمل بطاقة مسروقة، إن لم يقوم حاملها الشرعي بالتعرض في الوقت المناسب. إن بعض المؤسسات البنكية، تعتبر أن التسجيلات والدعامات المعلوماتية الناتجة عن العمليات التي قام بها صاحب البطاقة حجة عليه ولو في غياب فاتورة غير موقعة من طرفه (1).

1- Article 3/4 , conditions d'octroi et d'utilisation de la carte Visa électron, BMCE BANK.

المبحث الثاني : العلاقة التعاقدية الناشئة عن استعمال البطاقة البنكية :

من خلال ما تم ذكره عن الوظائف التي تقوم بها البطاقة البنكية من أداء وسحب وائتمان، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز البطاقة كوسيلة للأداء عن غيرها من وسائل الأداء التقليدية .

المطلب الأول: العلاقة الثلاثية الأطراف

إن التعامل بالوسائل التقليدية يحتاج فقط إلى طرفين (1)، أما إذا تعاملنا بواسطة الأوراق التجارية فقد يبدو لنا ظاهراً أن هناك علاقة تعاقدية ثلاثية سواء الكمبيالة أو الشيك، لكن في حقيقة الأمر الوفاء أو التعامل بهذه الأوراق يقوم على علاقة ثنائية الأطراف تكون بين الساحب (المدين) و المستفيد (الدائن)، أما المسحوب عليه فهو ينفذ الأمر الصادر إليه من الساحب لمصلحة المستفيد (2)

لكن وبالرجوع إلى البطاقات البنكية، يتبين أن استعمالها يلزم توفر 3 عناصر (3) وعقدين مختلفين يربط أصحاب العلاقة الثلاثية، فالعقد الأول يكون بين المؤسسة المصدرة وصاحب البطاقة، والعقد الثاني بين المؤسسة المصدرة والتاجر الذي يقبل الوفاء ببطاقة الأداء.

المطلب الثاني : الالتزامات التي تخلفها البطاقة :

بالرجوع إلى وسائل الأداء التقليدية، يتبين أن العلاقة هي ثنائية؛ الدائن المستفيد و المدين الساحب، أما المؤسسة البنكية فإنه يعتبر وكيلا عن المدين من أجل الأداء، لكن قد يبدو أن دور البنك في تعامله بوسائل الأداء التقليدية، هو دور محتشم، عكس ما هو في وسائل الأداء الحديثة، فدور البنك يكون دورا مهما، حيث يكون في هذه الحالة هو مصدر للبطاقة، يربطه عقد مع حامل البطاقة، كما يرتبط مصدر البطاقة بالتجار الذين ينخرطون في شبكة البطاقة بعقد يلتزم بمقتضاه الوفاء لكل الأداءات في حدود المبلغ المتفق عليه في العقد الذي يربط المؤسسة المصدرة مع حامل البطاقة (4).

www.majalah.new.ma

- 1- هما الدائن و المدين .
- 2- محمد الشافعي، الأوراق التجارية، سلسلة البحوث القانونية، العدد2، الطبعة الثانية، مراكش، 2002، ص: 100.
- 3- مصدر البطاقة، مثلا BMCE/ صاحب البطاقة/ التاجر المنخرط في نظام البطاقة. مرجان مثلا.
- 4- Intranet BMCE Bank, ressources Humaines, Formations interne , 10/06/2006.

المطلب الثالث : هل البطاقة تخضع لما يخضع له وسائل الأداء التقليدية :

إن التعامل بالبطائق البنكية لم يتدخل فيها المشرع بشكل كافٍ وشفافي بل ظلت هذه البطاقات خاضعة للقواعد العامة المطبقة على النقود، وبالرجوع إلى المشرع المغربي نجد بأنه لم يعطي هذا النوع من وسائل الأداء حقه، حيث ليس هناك أي تعريف كامل لها، باستثناء بعض القواعد التي نجدها في مدونة التجارة. والمتعلقة بالتعرض على الأداء، حيث يخص هذا الفصل القواعد المتعلقة بالشيكات لأن مدد هذا النص إلى بطاقات الأداء (1)، وطبقا للمادة 316 و 317 من مدونة التجارة، تمت الإشارة إلى جرائم التزوير والتزوير والقواعد الخاصة بالخطر أو المنع من استخدام بطاقة الأداء، حيث جاءت بعقوبات حبسية ومالية .

وبالرجوع إلى المادة 329 من مدونة التجارة، يتبين أن استعمال البطاقات البنكية يقوم أساسا على مبدأ حرية التعاقد أو الاتفاق المبرم بين المؤسسة المصدرة وصاحب البطاقة من جهة وبين المؤسسة المصدرة و التاجر المنخرط في شبكتها. من خلال هذا المطلب يتضح أن للأطراف حرية كاملة في تحديد الشروط المتعلقة بكيفية استعمال البطاقة .

مجلة الفقه والقانون

www.majalah.new.ma

تاريخ النشر : 02 دجنبر 2012

العدد الثاني : دجنبر 2012

المدير المسؤول: الدكتور صلاح الدين دكدك

1- الفقرة الثانية من المادة 271 من مدونة التجارة : " لا يقبل تعرض الساحب على وفاء الشيك إلا في حالة فقدانه أو سرقة أو الاستعمال التدليسي للشيك أو تزويره أو في حالة التسوية أو التصفية القضائية للحامل....."